**مقياس البعد البيئي في العلاقات الدولية ماستر 1 دراسات أمنية و إستراتيجية**

**المحاضرة : ترتيبات و سياسات الفواعل الدولية في مجال البيئة**

 **د/مولاهم.م**

 **أولا - ترتيبات و سياسات القوى الكبرى في مجال البيئة .**

**1- سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في مجال البيئة :**

 لم تعطي الولايات المتحدة الأمريكية للبيئة ومنذ البدايات الأولى للاهتمام العالمي بالبيئة أية قيمة، بل كانت دائما بالمرصاد لأي مؤتمر أو اتفاقية بيئية وهذا وفق منظورها المبني على السيطرة على العالم على اعتبار أن البيئة تمثل حاجزا في مسارها، فهي تريد السيطرة و قيادة العالم و ذلك بالتحكم في تسير الأمن العالمي و الاقتصاد ولكي تقوم بهذا يتطلب عليها الاستمرار في صناعة أسلحة الدمار الشامل والقيام بالتجارب النووية التي تنعكس سلباعلى البيئة، بحيث أنها انسحبت من المعاهدة النووية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، واستمرت في تطوير الصناعات العسكرية والاقتصادية، وهو ما جعلها ترفض التوقيع على مؤتمر ستوكهولم 1972 م ومقررات ريو دي جانيرو 1992 م، وبرتوكول كيوتو 1997 من اجل حماية البيئة عن طريق خفض انبعاث الغازات المسببة بارتفاع حرارة الأرض، علما أن أكثر من 35% من هذه الغازات تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية. و في سنة 2001 م أعلن الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش" George w buche " عن رفض الولايات المتحدة الأمريكية **لبرتوكول كيوتو** الملحق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي يعود تاريخها إلى مؤتمر البيئة 1992 بريودي جانيرو وصرح قائلا***، إن*** ***الاتفاق عيب من عيوب المؤتمر لأنه سيساهم في هدم و إلحاق الضرر بالمصالح*** ***الأمريكية خاصة في المجال الاقتصادي والصناعات العسكرية.***

وفي مؤتمر جوهانسبورغ 2002 م للبيئة صرح كولن باول colin baule "**التزام أمريكا بخفض انبعاث الغازات و المصادقة على اتفاق كيوتو 1997 م يعني الحد** **من قوتها العسكرية و نموها الاقتصادي، و هذا اكبر تهديد لأمنها القومي الاستراتيجي** **و خاصة أنها تخوض حربا على الإرهاب في كل أرجاء العالم و قد تكون طويلة** **الأمد**". إضافة لدعوة الرئيس الأمريكي ترامب" trump " إلى إلغاء مشروع الطاقة النظيفة الذي اقره الرئيس المنتهية ولايته باراك اوباما" Barak obama " الذي يجبر أمريكا على خفض انبعاث غاز الكربون، و هذا ما يبين عودة الرئيس ترامب " trump " إلى نهج إيديولوجية

أمريكا اتجاه حماية البيئة برفض المصادقة على المعاهدات البيئية بحجة حماية أمنها القومي.

و دعا أيضا إلى خفض ميزانية وكالة حماية البيئة الاتحادية، و إلغاء القيود السارية المفعول في إنتاج النفط و الغاز و الفحم، و هذا بإصدار مرسوم رئاسي. كما أكد على إلغاء جل القوانين الداعية و الملزمة لحماية البيئة الصادرة في عهدة الرئيس أوباما" obama " كونها تضر بالاقتصاد الأمريكي، و إلغاء مصادقة بلاده على اتفاق باريس 2015 م.

 لاقت هذه السياسات المنتهجة من قبل السلطات الأمريكية معارضة شديدة داخل وخارج أمريكا من طرف المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة. بسبب سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الرافضة لحماية البيئة، و هو زاد من تشجع دول العالم خاصة الدول النامية بعدم التزامها بالقرارات الدولية في مجال حماية البيئة، وهو ما أثر سلبا على منحى حماية البيئة .

**2- سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال البيئة.**

 تعكس مراحل مختلفة من السياسات البيئية للجماعة الأوروبية الأهمية المتزايدة لقضايا البيئة، فمنذ 1970 م أصبحت قضية البيئة مشكلة عامة لهذه الدول، و لكن على الصعيد الدولي أصبحت البيئة قضية متعددة الأطراف، خاصة ما تعلق بظاهرة تغير المناخ التي توضح البعد العالمي الدافعة إلى الاهتمام بالقضايا البيئية، و التي وضعت في المعاهدات الدولية من اجل البيئة و تحتاج سياسات البيئة في الاتحاد الأوروبي خاصة بعد معاهدة لشبونة 2007 م تعزيز دور الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية.

إن التزام دول الاتحاد الأوروبي في مجال البيئة عن طريق المصادقة على المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة و خطاباتها المدافعة عن البيئة لا يؤكد بأن الاتحاد الأوروبي أصبح أخضر، و هذا رجع أساسا إلى أن البيئة ليست من أولويات سياسات الاتحاد الأوروبي الذي يركز أكثر على بناء قوة اقتصادية عظمى و منافسة الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و اليابان، و أيضا فإن سياسات الاتحاد الأوروبي في الفترة الأخير تولي أهمية للإبقاء على الاتحاد خاصة بعد خروج بريطانيا منه. إن رؤساء الدول و الحكومات الأوروبية اعتمدوا على خطة عمل من أجل البيئة منذ

1973 م أي بعد سنة من انعقاد مؤتمر ستوكهولم حول البيئة بالسويد، فمفوضية اللجنة المختصة بقضايا البيئة و سمي ببرنامج **عمل من اجل البيئة** pae و على رأسها التيرو سبي نيلي " altéro spineli " أعدو البلاغ الأول الذي وزع على السلطات الوطنية المسئولة عن البيئة و آبدت موافقتها المبدئية و أقرت بان هذه الخطة يمكن لها أن تكون في المستقبل أكثر أهمية.

 إن برنامج العمل من اجل البيئة( pae) كان حاسما في تشكيل سياسات بيئية التي كانت غائبة في المعاهدات الدولية من اجل البيئة حتى عام 1986 م، أين كانت المراجعة الأولى للمعاهدات الأوروبية و أدخلت أول معاهدة للبيئة في (tce) رغم غياب فعلي لقانون رسمي يتحدث عن البيئة، إلا أن أحكاما في مجال البيئة لقيت ترحيب من قبل الدول الأوروبية خاصة أحكام ماكروميك " macromick " سنة 2001 م، التي تتجاوز

700نص و التي عمل بهذا بعد اتساع المشاكل البيئية مثل تلوث الماء و الهواء و تهديد التنوع البيولوجي.

1. **سياسات الصين في مجال البيئة**

 تعد الصين عملاق سياسي منذ قيام جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 م، و في غضون 30 سنة و بعد تولي دونغ اكسيو بينغ" Deng ixia Ping " الحكم عام 1978 م، أصبحت الصين عملاق اقتصادي، فانتقلت من المرتبة العاشرة عالميا سنة 1980 م، إلى المرتبة الثانية عالميا عام 2012 م، ولكن هذا الانتقال أتى بآثار سلبية هائلة على البيئة ، نتيجة إهمال صناع القرار في الصين للبيئة و التركيز فقط على التطور الاقتصادي و لو كان على حساب البيئة.

النقلة النوعية التي شهدته الصين في مجال الاقتصاد منذ سنة 1978 م انعكس سلبا على البيئة، و يتجلى ذلك في مشاكل تلوث الهواء و الماء، و هذا راجع لاستهلاك الطاقة الكبير نظرا لاعتماد الصين على مورد الفحم كمصدر أساسي لإنتاج الطاقة، هذا ما تسبب في زيادة ثاني أكسيد الكربون co2 و المسبب للأمراض التنفسية التي تعاني منها المدن الكبرى الصينية، كمدينة بكين مثلا و أثاره السلبية على السكان، إذ يعتبر تلوث الهواء من الأسباب الرئيسية لوفاة الأفراد في الصين، و أيضا مشكلة تلوث المياه من بين سبعة انهار رئيسية في الصين توجد ثلاث منها ملوثة من جراء المخلفات الصناعية للمصانع.

أدى التدهور البيئي في الصين إلى تأثر السكان بصفة مباشرة و هذا ما اجبر السلطات إلى تبني سياسات لحماية البيئة و من أبرزها ما يلي:

1. وضع استراتيجيات جديدة للعمران تراعي شروط المحافظة و رعاية البيئة.

ب- سن قوانين جديدة لردع المؤسسات الأكثر تلويثا للبيئة.

ج- رفع الميزانية الموجهة لحماية البيئة و تعهد صناع القرار بالقضاء على ثلث النفايات

في العاصمة بكين بحلول عام 2020 م بإتباع سياسة إعادة تدوير النفايات بميزا نية تقدر

ب 120 مليار دولار.

د- فرض قيود على النشاط الصناعي خاصة في المنطقة المحيطة بالعاصمة بكين.

ه- منع دخول المركبات التي لا تراعي معايير الانبعاثات إلى بكين، و إعداد مجموعة من القوانين تلزم جميع المركبات باحترام معايير انبعاث الغازات بحلول 2020 م و تكون صديقة للبيئة كما هو معمول به في الدول الغربية.

اتبعت الحكومة الصينية لأحدث خطوة لخفض انبعاث الكربون والغازات المسببة للاحتباس الحراري بإطلاق قمر صناعي لمراقبة ما ينتج عن انبعاث هذه الغازات.

 لكن رغم كل هذا إلا أن الصين ترفض التوقيع على المؤتمرات الدولية الداعية لحماية البيئة و تتهم الدول الغربية بأنها المسبب الرئيسي للتهديدات البيئية كونها دول متقدمة أيضا كما أن رفضها للمصادقة بحجة أنها لن تصادق عليها ما لم تصادق عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

1. **سياسات روسيا في مجال البيئة**

تعاني البيئة في روسيا من مخلفات الحرب الباردة، خاصة النفايات الناتجة عن الصناعات الثقيلة والصلبة مثل الصناعات العسكرية، نتيجة تحويل لمخلفات الصناعات السائلة نحو الأنهار والبحيرات، إلى جانب نهاية فترة الأمان للمنشئات النووية الروسية وهو ما يشكل خطر لها كون إمكانية حدوث تسرب إشعاعي في أي وقت وما ينتج منه من أثار سلبية على البيئة إلي جانب ظهور مشكلة دفن النفايات السامة و المشعة نتيجة استمرار روسيا في صناعة أسلحة الدمار الشامل بسبب السباق نحو التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية و أثاره على البيئة في المدى القريب و البعيد، حيث تنتج روسيا ما يقارب16%من انبعاث الغازات العالمية.

 انتهجت روسيا سياسات الرفض اتجاه المؤتمرات الدولية حول البيئة في بداياتها حتى سنة 2004 م أين صادقة على برتوكول كيوتو وهذا ما خلق نوع من الترحيب الدولي لهذا خاصة من قبل المنظمات المهتمة بالبيئة، و لكن هذه المصادقة لم تكن من صحوة بيئية لروسيا ولا إلزاما أدبيا لحماية الأرض بقدر ما هي صفقة اقتصادية بامتياز، التي تحصلت منها روسيا على مساعدات ودعم اقتصادي من قبل الدول الأوروبية و قبول انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لقاء توقيعها النهائي على مؤتمر كيوتو.

 وقد ترتب عن هذا التوقيع عدة نقاط:

-حماية البيئة من التلوث.

-حصول روسيا على ثمن الغازات الكربونية و الدفيئة من قبل الاتحاد الأوروبي.

-صمت و تجنب الاتحاد الأوروبي الحديث عن مسألة حقوق الإنسان في روسيا.

 إن قضية البيئة تعاني من اللاتوازن في السياسات البيئية الروسية إذ أن من جهة نجد

15% من المساحة الإجمالية لروسيا تعاني من خطر التلوث و 56% من سكان المناطق الحضارية يعانون من تلوث الهواء إلى جانب 40% من السكان يعانون من تلوث الماء و في المقابل فإن الاقتصاد الروسي مرتبط بدرجة أولى على الموارد الطبيعية كالبترول والغاز والفحم الذين يؤثرون سلبا على البيئة .

 أما بالنسبة **للدول النامية** فلم تعطي أي اعتبار واهتمام لقضايا البيئة إذ ركزت اهتمامها فقط بالجانب التنموي، ولو كان ذلك على حساب البيئة، ويتجلي ذلك في مواقفها الرافضة لحماية البيئة إذ تعتبر أن الفقر اكبر ملوث للبيئة، وهذا ما ترجمته في معظم المؤتمرات الدولية حول البيئة، بحيث ركزت هذه الدول إلى تحقيق التنمية بالتوجه نحو التصنيع كسبيل لتحقيق التنمية، بينما لم تلق الاعتبا رات البيئية الاهتمام في التخطيط وتنفيذ المنشآت الصناعية، كون الأخطار الناتجة عن التصنيع ليست مهمة وملحة في الدول النامية لأنها تريد فقط تحقيق التنمية بكل الطرق والأساليب الممكنة ، وفي خظم الاندفاع نحو تحقيق التنمية ظهرت تدريجيا الصناعات الملوثة في الدول النامية لافتقارها لتكنولوجيات الصديقة بالبيئة، و بدأت أثار التلوث تظهر في هذه الدول بسبب هدرها واستنزافها للموارد الطبيعية فمثلا في البرازيل يتم الاستغلال المفرط لغابة الأمازون التي تعتبر رئة العالم لتحقيق تنمية كبيرة في مدة زمنية قصيرة.